UNHCR
United Nations High Commissioner for Refugees
Haut Commissariat des Nations Unies pour les réfugiés

المؤتمر الإقليمي للجوء والهجرة من القرن الإفريقي إلى اليمن

صنعاء، الجمهورية اليمنية

(11–13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013)

كلمة فولكر تورك

مدير إدارة الحماية الدولية

أصحاب السعادة، أعضاء الوفود الموقرين، الزملاء الأعزاء،

نيابة عن المفوض السامي، أودُّ أن أتوجه بالشكر إلى حكومة اليمن لاستضافة هذا المؤتمر المهم. وحيث إنها الدولة الوحيدة في المنطقة الطرف في اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكول عام 1967، فقد أبدت حكومة اليمن التزاماً عميقاً وكرماً يُقتدى به على مدار الأعوام وذلك بمنح اللاجئين الصوماليين اعترافاً لأول وهلة. إضافة إلى ذلك، في عام 2008، قامت اليمن بدور ريادي فيما يتعلق بالتدفقات المختلطة، فقد استضافت المؤتمر الإقليمي الأول حول "*حماية اللاجئين والهجرة الدولية في خليج عدن*".

لقد وقع حادثان مأساويان في الآونة الأخيرة حيث غرق قاربان أحدهما قبالة جزيرة لامبيدوزا الإيطالية، والآخر قبالة الساحل الغربي لميانمار وهما يجسدان المخاطر الجسيمة التي يقدم عليها اللاجئون والمهاجرون اليائسون عندما يقومون برحلات بحرية محفوفة بالمخاطر. كما أن هذه المنطقة على دراية كاملة بالطبع بالتحركات المعقدة عبر الحدود، وما يتضمنها من خسائر في الأرواح في البحر، وهذا هو سبب اجتماعنا هنا اليوم. سجلت المفوضية في اليمن وحدها منذ بداية عام 2013 إلى الآن أكثر من 62,000 شخص قادم عن طريق البحر. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الأعداد الكبيرة جداً من الأشخاص الذين يخاطرون بحياتهم ويقومون بهذه الرحلة المحفوفة بالمخاطر من القرن الأفريقي. لقد شهدت اليمن أعداداً كبيرة من القادمين بحراً على مدار ستة أعوام متتالية. وقد سجل العام الماضي رقماً قياسياً حيث قام 107,532 شخصاً بهذه الرحلة الخطرة وعبروا خليج عدن والبحر الأحمر. وعلى الرغم من أن الأعداد المسجلة هذا العام إلى الآن أقل مما كانت عليه في عام 2012، يظل خليج عدن واحداً من أكثر المسارات البحرية التي يسلكها المهاجرون واللاجئون على مستوى العالم، فضلاً عن أنه أحد الطرق البحرية العديدة المهلكة في شتى أنحاء العالم.

تؤكد هذه التحركات وكوارث القوارب المهلكة التي تصاحبها على حقيقة الحاجة الجادة والعاجلة لاتخاذ المزيد من الإجراءات الدولية لتجنب وقوع هذه الحوادث، وحماية المحتاجين ومساعدتهم، ودعم بلدان مثل اليمن في تحمل الأعباء. وتدفعنا الكوارث المتكررة، عاماً بعد عام، إلى أن نفكر ملياً بأمر آلاف اللاجئين والمهاجرين اليائسين والفارِّين من وجه العنف والجفاف والفقر في القرن الأفريقي. يضع الرجال والنساء والأطفال على الدوام حياتهم بين أيدي مهربي البشر ويعبرون البحر الأحمر وخليج عدن على متن قوارب متهالكة ومكتظة. ويصل الكثير منهم إلى شواطئ اليمن وقد أصابتهم الصدمات والإعياء نتيجة للضرب أو الاعتداء. ولا تُكتب لآخرين النجاة أثناء الرحلة وتنتهي حياتهم نهاية مأساوية، ولكننا لن نتمكن من معرفة عددهم الفعلي أبداً.

لقد أُحرز قدر كبير من التقدم على المستوى الإقليمي وعلى صعيد التعاون الإقليمي أيضاً. وتشهد على ذلك المؤتمرات التي عقدت في اليمن عام 2008، وجيبوتي عام 2011، وأخيراً في نيروبي. كما أبدت الحكومات التزاماً نحو الحد من هذه التحركات، فقامت على سبيل المثال بتوعية السكان فيما يخص المجازفات والمخاطر ذات الصلة بالهجرة غير النظامية.

يواصل الشركاء الوطنيون والدوليون العمل مع الحكومات لتحسين ظروف اللاجئين والمهاجرين في مراكز العبور والاستقبال والاستجابة في أنحاء المنطقة. كما يعملون على بناء قدرات المسؤولين المحليين والحكوميين وذلك للقيام بدوريات لرصد مثل هذه التحركات ومراقبتها والاستجابة لها. وفي بعض الحالات، شُكِّلت فرق عمل محلية وإقليمية معنية بالهجرة المختلطة لتيسير تبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة.

من المشجع أن نرى هذا العدد الكبير من الجهات المعنية الممثلة هنا اليوم، بما في ذلك حكومات دول القرن الأفريقي ودول الخليج، الأعضاء في أسرة الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة، والمؤسسات الإقليمية والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية وغيرها. يُعد هذا اعترافاً بالحاجة إلى التعاون الإقليمي في هذا المجال. ونحن نعتقد أن هذا المؤتمر هو في الواقع فرصة قيِّمة لاستكمال البناء على ما أحرزناه من تقدم حتى الآن، وتعزيز التعاون لمواجهة التدفقات المختلطة.

وبناءاً على ما سبق، اسمحوا لي أن أسلط الضوء على ستة مجالات رئيسية:

الأول: الالتزام المستمر بالعمل من خلال شراكة لوضع آليات إقليمية لإنقاذ الحياة.

في الوقت الذي نجد فيه تراجعاً في تقارير الوفيات بين المهاجرين واللاجئين في القرن الأفريقي واليمن على مدار العامين الماضيين، من المهم بالرغم من ذلك –من وجهة نظرنا– أن نقوم بصياغة إجراءات تشغيلية موحدة لحالات الإنقاذ البحري، والتنسيق الإقليمي المتزايد، وكذلك بناء قدرات خفر السواحل والجهات الأخرى العاملة. ففي هذا الشأن، من الممكن أن يؤسس البروتوكول الإقليمي الشامل للإنقاذ البحري، على سبيل المثال، عمليات بحث مشتركة وخدمات للإنقاذ، وينص على نشر الخبراء، ويعمل كمثال إيجابي لآليات الاستجابة الإقليمية في مناطق أخرى من العالم.

في هذا السياق، من المهم أن نعترف بالعمل الممتاز الذي قام به خفر السواحل والصيادون والمنظمات غير الحكومية مثل مجلس اللاجئين الدانماركي، ومنظمة أنترسوس ومجموعة متنوعة من المنظمات المحلية. إنه لمن المشجع أن نرى عدداً من الجهات العاملة في اليمن وهي تقوم بدوريات تمشيط للشريط الساحلي الممتد. وأودُّ –على وجه الخصوص– أن أثني على العمل الذي لا يُقدر بثمن الذي تقوم به جمعية التضامن الإنساني تلك المنظمة غير الحكومية الحائزة على جائزة نانسن للاجئ حيث تقوم بدوريات لتمشيط نحو ثلث الساحل اليمني على مدار الساعة، وانتشال الناجين، وتوفير الرعاية في حالات الطوارئ، ودفن من لقوا مصرعهم في الطريق.

الثاني: الالتزام بعمليات وإجراءات متباينة، اعتماداً على الأسباب الكامنة وراء مغادرة طالبي اللجوء واللاجئين أو حالات الضعف التي قد تظهر على الطريق، مع التأكد من وجود ضمانات محددة لحمايتهم.

في إطار تحركات الهجرة المختلطة، توجد مجموعة متباينة من الأشخاص القائمين بالتحركات. فعلى سبيل المثال، يبحث البعض عن الحماية الدولية للاجئين ويطلبونها، بينما لا يعرف آخرون المعلومات الأساسية للجوء فيقعون فريسة للمهربين والمتاجرين بالبشر. نحتاج إلى التزام قوي باتخاذ إجراءات لدعم هؤلاء القادمين عن طريق مبادرات أوسع نطاقاً لمراعاة الحماية على كافة المستويات الاجتماعية وفي أنحاء المنطقة: من الحكومة إلى المجتمع المدني والمجتمعات المحلية بذاتها. وهذا يعني التأكد من قدرة طالبي اللجوء واللاجئين على الوصول الآمن إلى الأراضي، وأن الدول الساحلية تتلقى دعماً فعالاً من دول أخرى فيما يتعلق بالتعامل مع القادمين عن طريق القوارب. وسوف يعمل وضع ضمانات عملية للحماية على حماية اللاجئين من الإعادة القسرية والمخاطر الأخرى التي تشمل التعرض الدائم للمجموعات الإجرامية.

من المشجع حقاً أن عدداً من مراكز الاستقبال قد جرى إنشاؤها في المنطقة خلال الأعوام الأخيرة بهدف استقبال المهاجرين واللاجئين، وتوفير الإقامة لهم، ورصدهم، ومساعدتهم وإحالتهم. ومن أجل الاحتفاظ بهذا الزخم، تظهر الحاجة إلى التمويل المستمر والدعم العملي، وخاصة فيما يتعلق بالتدريب والتوظيف.

إضافة إلى أنظمة الدخول التي تراعي الحماية، نأمل في أن تتعاون كل دول المنطقة معنا لوضع أُطُر عمل وطنية لحماية اللاجئين. وقد يمثل توفير الحماية المؤقتة في حالات التحركات الخاصة أيضاً طريقة مفيدة لمعالجة هذه الظاهرة. وسوف تعمل المعلومات الخاصة بطالبي اللجوء واللاجئين حول حصولهم على الحماية، مع التأكد من تطبيق إجراءات اللجوء الفعالة، على الحد من المخاطر الناتجة عن نقص الحماية. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لتأييد إيجاد بدائل للاحتجاز، والمفوضية على أتم استعداد لمساعدة الحكومات في تصميم مثل هذه البرامج.

الثالث: الالتزام بصفة خاصة بحماية الأطفال المهاجرين.

فيما يتعلق بضمانات الحماية، أود أن أؤكد على وجه التحديد على أهمية حماية الطفل. تؤكد التقارير دائماً على أن النساء والأطفال معرضون لمخاطر خاصة تتمثل في العنف القائم على الجنس، والاتجار بالبشر، والاختطاف والاعتداء. تشعر المفوضية بالقلق خاصة إزاء حماية الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة حيث تفيد التقارير أن المهربين والتجار يبادرون على الفور باستهدافهم عند الوصول.

هناك عدد كبير من الأطفال في عداد المفقودين؛ الأمر الذي يبرز بدرجة أكبر الحاجة إلى استجابة فورية وإستراتيجية أطول أمداً تطرح مجموعة من الفرص للتعاون الإقليمي والمشاركة المجتمعية. تعمل المفوضية عن كثب مع اليونيسيف فيما يخص كافة الأمور المتعلقة بحماية الطفل وتستفيد من التعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية على حد سواء. كما يُعد التعاون المتزايد أساسياً بالنسبة للقدرة على تحديد المعرضين لخطر التهريب/ الاتجار فيما بعد، وتعقب الأطفال المفقودين في المنطقة. وسوف يزيد تعزيز أنظمة المعلومات التي تتكامل مع الإستراتيجية الإقليمية، على سبيل المثال، بقدر كبير من قدرات الجهات العاملة على تحديد سمات أولئك المعرضين للخطر.

الرابع: التعاون المتزايد لوقف الاستغلال والاعتداء حيث يعتبران جزءاً لا يتجزأ من التحركات البحرية والبرية في المنطقة وما وراءها.

اشتهرت هذه المنطقة بظاهرة التهريب والاتجار. ندعم عقد تدريب للمسؤولين عن إنفاذ القانون والسلطة القضائية كجزء من الالتزام الأكبر ببناء القدرات، وذلك للتأكد من أن المهربين والتجار لا يُفلتون من العقاب. وقد عُقد تدريب مماثل لهذا هنا في صنعاء في مطلع هذا الشهر.

على الرغم من ذلك ومن الجهود الأخرى الهائلة، هناك حاجة إلى نهج إقليمي أكثر شمولية. وفي هذا السياق، تقدمت بالتماس للنظر في الموافقة على بروتوكولات باليرمو وتنفيذها. يعني العدد الحالي المنخفض من الملاحقات القضائية لجرائم التهريب والاتجار أن العصابات الإجرامية يمكن أن تستمر في أعمالها الشنيعة وهي شبه متيقنة من الإفلات من العقاب. وسوف يساعد المزيد من اللوائح الصادرة في هذا المجال في ضمان توفير الحماية والمساعدة لضحايا التهريب والاتجار وأسرهم.

الخامس: التعاون الوثيق لمعالجة الأسباب الجذرية.

من المهم أن يزداد جمع البيانات القيمة وتحليلها لتحقيق فهم أفضل للتنمية الأشمل، والاهتمامات الأخرى الدافعة للتحركات في البلدان الأصلية. كما يؤثر فهم أسباب التحرك إلى حد كبير فيما يمكننا القيام به لمنع الأسباب الجذرية والاستجابة لها. وتُعد الأمانة الإقليمية المعنية بالهجرة المختلطة وفروعها القُطرية في الوقت الحاضر جهات رئيسية عاملة في جمع البيانات، وتحديد الملامح، والتواصل وتبادل المعلومات. ويقدم هذا المؤتمر فرصة لكل أصحاب المصلحة للالتزام بدعم تطوير مثل هذه المؤسسات والدفع على نحو جماعي بهذه العمليات إلى الأمام.

تمثل الأسباب المؤدية للتحركات مزيجاً معقداً من القضايا المترابطة التي تتطلب استجابة خلاقة ومرنة. فعلى سبيل المثال، كثيراً ما يذكر نقص فرص كسب العيش وانعدام الأمن الاقتصادي على أنها "عامل دافع" للتحركات الأولية والثانوية/ اللاحقة للاجئين والمهاجرين على حدٍّ سواء. لا تقل أهمية الالتزام الإقليمي والتعاون لتعزيز الفرص الاقتصادية في المناطق الأصلية عن زيادة قنوات الهجرة العادية، مما يقلل من الحوافز المرتبطة بتهريب البشر.

في الوقت الذي يتم فيه النظر على نطاق أوسع إلى الأسباب الكامنة وراء الهجرة المختلطة، علينا أن ننظر إلى العودة بنفس قدر الأهمية. لقد كانت شراكتنا مع المنظمة الدولية للهجرة مهمة للمشاركة في عمليات الهجرة المختلطة. وسوف نقوم –على سبيل المثال– بمواصلة دعم برنامج عودتهم الطوعية المدعومة وإعادة إدماجهم كحل مهم للمهاجرين الذين تقطعت بهم السبل -أولئك الذين لا يعدون من اللاجئين– ولكنهم لا يزالون بحاجة إلى دعم في مرحلة العودة إلى ديارهم. تسهم الاستجابات المتباينة، مثل هذا البرنامج، أيضاً في تخفيف الضغط على أنظمة حماية اللاجئين.

السادس: الالتزام بدعم المجتمعات المحلية.

بينما يركز هذا المؤتمر على تعزيز التعاون العملي بين الحكومات والهيئات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة، والمنظمات غير الحكومية، لا يجب أن تغفل مشاركة المجتمعات المحلية. إنها تساعد في التخفيف من الآثار المدمرة للتهريب والاتجار من المنطقة وداخلها. وتوجد أمثلة للمجتمعات الساحلية التي تلعب أدواراً رئيسية في رصد القادمين الجدد والإبلاغ عنهم، فضلاً عن دورها في المساعدة الأولية ومراحل الاستجابة. كما أننا نعتقد أن توعية المجتمعات المحلية بحقوق اللاجئين والمهاجرين، وتقديم الدعم لهذه المجتمعات عن طريق برامج كسب العيش أو غيرها من البرامج المستهدفة يعزز من التقبل المحلي للمهاجرين واللاجئين. وهذا من شأنه أن يسهم في تهيئة بيئة حماية ملائمة بقدر أكبر. ولضمان الوصول بهذا الدعم إلى الحد الأقصى، تحتاج المساعدة إلى تعزيز: سواء من خلال توفير الدعم عن طريق البرامج الإنمائية والتعليم والتدريب، وإشراك القيادات المحلية المسؤولة.

وأخيراً، اسمحوا لي أن أقول إن الإخفاق في منع حدوث وفيات في البحر لابد وأن يعد إخفاقاً جماعياً في العمل الإنساني. وأن هذا المؤتمر ونتائجه ومتابعته تمثل فرصة قيمة للتقدم معاً نحو رؤية مشتركة، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، لمنع تكرار هذا الإخفاق.

شكراً لكم.